

شهرية الاجتماع

الأزمة الاقتصادية في بريطانيا

[يسأل الكثيرون عن الأزمة الاقتصادية في بريطانيا العظمى ، وإلى أى مدى بلغت ، وما هى المشكلات التى تعترضها ، ومتى ينتظر لها التخلص من هذه الأزمة ، وهل هى أزمة شاملة طاحنة . وكنا نقرأ فى ذلك مجوئا ، ولكن أكثرها يقتصر على بعض وجوه هذه الأزمة ، والبعض ملىء بالاصطلاحات الفنية التى تسبب للقارىء عناء . ولكننا قرأنا أخيرا بحثا قيما لكاتب فرنسى واقتصادى معروف هو مسيو روبرير شفارتز ، كتبه تحت عنوان « إنجلترا تكفر عن ذنوبها » . وهو مكتوب بأسهاب ووضوح ، وكتبه من لندن إذ زارها لدراسة موضوعه ، فرأينا نقله لقراء المجلة .]

الأساسية ابن الأسس . وإذا فتحنا الكتاب الذى نشره أندريه سيجفريد . فى سنة ١٩٣١ ، تحت عنوان « أزمة إنجلترا » فإنه يتبين لنا إلى أى حد كان تقده لنظام الصناعة الإنجليزية وأداتها وطرقها صحيحاً ، ينطبق على ما هو حادث بعد ستة عشر عاماً . ومعنى هذا أن بريطانيا لم تنجح هذه الفترة فى قطع تلك المسافة التى سبقها بها منافسوها فى الخارج ، وكانت كبيرة حتى فى سنة ١٩٣١ . والواقع أن مركزها النسبى ازداد سوءاً منذ ذلك العهد . فلقد وقفت الحرب وقفاً يكاد يكون كاملاً كل تجديد فى أدواتها الصناعية ، وكان من الضروري أن

إن الأزمة فى بريطانيا العظمى التى دخلت فى شهر فبراير الماضى فى أشد أدوارها ، ناشئة من سببين : أحدهما التثقف المستمر فى الصناعات الأساسية الثلاث - وهى الفحم والحديد والقطن - وكانت هذه الصناعات منبع قوة البلاد وثروتها . والسبب الثانى تكون دين عظيم خارجى على بريطانيا بين سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٥ مما أدخل بميزانها الحسبان . ولقد اجتمع عليها قدم أداة الانتاج ، مع كونها أصبحت مدينة للخارج ، فصار مركزها خطيراً ، ولا بد أن يزداد سوءاً على مر الشهور إلا إذا حدثت معجزة .

لم يكن التثقف فى الصناعات

يتم هذا العمل قبل سنة ١٩٣٣ . وإلى ألمانيا ، ولن يذهبوا أبداً وأدت الحرب أيضاً إلى إهمال الأداة القائمة . فاذا قارنا بين مانتنتجه صناعتها وما تنتجه الصناعات الدولية فإننا نجد الصناعة البريطانية قاصرة بشكل واضح من جميع الجهات . ولكن قد يقال إن ذلك ليس الحقيقة بأكملها - وقد نزع أن الاحصاءات ليست دقيقة - ومع ذلك فإن ذلك لا يسد الفرق الشاسع الذى يفصل بين الأرقام البريطانية وأرقام منافسيها الأساسيين فى الصناعة، وأهمهم الولايات المتحدة . وقد جاء تقرير بلات عن صناعة القطن فى سنة ١٩٤٣ ، وتقارير رايد عن صناعة الفحم فى سنة ١٩٤٤ ، فأظهرها بجلاء انحطاط الوسائل الفنية فى هاتين الصناعتين مما أدى إلى عدم كفاية إنتاجهما الاقتصادى . وفيما يتعلق بصناعات الحديد ، انفق الخبراء على أن فى هذه الصناعة عددا كبيرا من المصانع القديمة بمعداتنا . وتعتمد بريطانيا اليوم كل الاعتماد على الولايات المتحدة فى تجديد أدواتها . وهذا يذكرنا أيضاً بما كتبه مسيو سيجفريد فى سنة ١٩٣١ : « فى القرن التاسع عشر كان مهندسو العالم بأسره يذهبون إلى إنجلترا ليتعلموا أحدث طرق الصناعة، ولكنهم اليوم يذهبون إلى أمريكا

وإلى ألمانيا ، ولن يذهبوا أبداً إلى درهام وإلى نورمبرلاند أو بلاد ويلز . » ومن الحق أن نقول إن الدخل المالى للمصانع الأساسية فى صناعة الحديد مرضى ، ولكن ذلك ناشئ عن أن هذه الصناعة هى فى الواقع احتكار . وهى تحدد على ذلك كمية إنتاجها بطريقة صناعية ، وتتمتع بحماية بحمركية قوية . ويقدر العارفون أنه لى تستطيع هذه الصناعة أن تجيب طلبات مستهلكى الحديد ، ينبغى لها أن تزيد مقدرتها فى الانتاج من ٣ . إلى ٤ . فى المائة . ولما هددت هذه الصناعة بالتأميم ، وضمت فى مارس سنة ١٩٤٦ مشروعاً لتجديد المصانع ، وتنظيم الصناعة ، وينتظر منها فى شكلها الحالى ، أن تزيد مقدرتها على الانتاج ، بما لا يتجاوز اثنى عشر ونصف فى المائة . وهذا يدل على أن عقول السيطرين على هذه الصناعة تهتم بالاعتبارات المالية ، مثل بقاء الأسعار مرتفعة بطرق صناعية، أكثر مما تهتم ، كما كانت فى الماضى ، بضرورة انتاج تاج اقتصادى جيد . فترى من ذلك أن روح المغامرة قد اختفت ، فهم يعدون الفكرة التى تؤدى إلى استمرار فائدتهم بنقص الأسعار ، وما يجره ذلك من زيادة الاستهلاك .

الاستخراج لا يكفي لحاجة الاستهلاك الداخلي . أما إصدار الفحم — وهذا ما تشعر به فرنسا جيداً — فقد وقف فعلاً ، مع أنه في سنة ١٩٣٨ كان يمثل ٧٣ في المائة من صادرات الفحم في العالم . على أنه من الحق أن نقول إن الاستهلاك الداخلي قد زاد من الاقتصاد الإنجليزي يمر في فترة يسير فيها العمل بلا انقطاع . ولقد انقلب هذا الموقف الخطير في إنتاج الفحم إلى كارثة أثناء شتاء ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، وهو من أشد فصول الشتاء التي عرقتها المجاعة منذ خمسين سنة بردها . وكان المخزون من الفحم يبلغ ١٥٠٣٩٠٠٠ طن في أول سنة ١٩٤٦ فنزل إلى ٨٣٤٣٠٠٠ طن في نهاية يناير سنة ١٩٤٧ ، وهذا الرقم لا يكاد يمثل استهلاك أسبوعين في فصل الشتاء . فصار الانتاج الصناعي في البلاد منذ تلك اللحظة تحت رحمة أقل الحوادث شأنًا ؛ ووقعت هذه الحوادث ، فلقد تساقطت الثلوج غزيرة على هيئة غير معهودة مما سبب الاضطراب في وسائل النقل . ومنذ ٩ فبراير من هذه السنة أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى وقف الإنتاج الصناعي مدة تقرب من ثلاثة أسابيع على ثلثي الأرض البريطانية .

فالمسيطرون على هذه الصناعة ، التي صارت بمثابة الاحتكار لفئة قليلة ، يعارضون في القضاء على المنتجين الذين يحصلون على أرباح باهظة ، وكان من الواجب أن تكون مصانعهم وآلاتهم منذ زمن بعيد ، في يد تجار الحديد الخردة . ومع ذلك لم يكن للتقهقر الصناعي نتائج خطيرة مثل ما كان في صناعة الفحم . فقد كان تاريخ هذه الصناعة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى يبعث على الأسف . ففيه من كل أنواع الشرور : إضراب ، وعطلة طويلة واسعة النطاق ، وقلة الأيدي العاملة الناشئة من وقف تجنيد عاملي المناجم ، والقلّة المستمرة لإنتاجها (وقد نزلت من ١١٧٢٠٠٠ في سنة ١٩٢٤ إلى ٦٩٢٠٠٠ في سنة ١٩٤٦) ونقص في عدد ما يخرج من الأطنان بالنسبة للرجل وللأداة ، فنزل مجموع ما أخرج من الفحم من ٢٦٧ مليون من الأطنان في سنة ١٩٢٤ إلى ١٨٩ مليون في سنة ١٩٤٦ (ونزل أكثر من ذلك في سنة ١٩٤٥ إلى ١٧٤ مليون) . وكان إنتاج العامل بأداته فيما تحت الأرض لا يزيد على طن واحد في سنة ١٩٤٦ ، يقابله طن وربع طن في سنة ١٩٣٨ ، ولأول مرة صار

في أخرج أوقات أزمة الوقود نشرت الحكومة كتاباً أبيض بعنوان « بيان اقتصادى لسنة ١٩٤٧ » وهذا الكتاب الأبيض يذكر أن ٢٠٠ مليون طن من الفحم هو أقل كمية ضرورية لسير الاقتصاد البريطانى . ولكى يمكن الوصول إلى هذا الرقم يجب حشد ٤.٠٠٠ عامل من عمال المناجم لى يكون مايجرونه حول ٧٣.٠٠٠ وحتى فى هذه الحالة يجب على مستهلكى الفحم فى غير الصناعة ومستهلكى القوة الكهربائية أو الغاز أن يخضعوا لقيود شديدة .

ولقد تم تأميم المناجم منذ أول يناير من هذه السنة . وأدى ذلك فعلاً إلى تحسن الجو الأدبى للصناعة بعض الشيء ؛ فصار الحشد للعمل أكثر سهولة ، وأخذت نسبة الأطنان التى تستخرج فى الارتفاع . ولكن التنظيم الفنى لمصانع الفحم هو عمل يتطلب مدة طويلة ، وهو يشمل تركيز الاستغلال الموزع على وحدات عديدة صغيرة فى المناجم التى هى أكثر إنتاجاً ثم استبدال الأدوات بما هو حديث ، لاسيما وسائل النقل فيما تحت الأرض . وتنفيذ هذا البرنامج يستغرق مايزيد على عشر سنوات . فالتأميم إذن هو حل يتطلب زمناً طويلاً ، ولكنه لايجل

اضطرت بريطانيا العظمى لى تكسب الحرب أن تستدين من الخارج فبلغ دينها ما يقرب من ٥٠٠٠ مليون من الجنيهات . وهذا الدين يزيد الآن بكثير على قيمة ما لها من الأموال التى تستثمرها فى الخارج . وقد قدرت فى سنة ١٩٣٨ بما قدره

في الخارج هي التي أصيبت وحدها باقضاع شديد ، بل كذلك انخفضت الايرادات من النقل البحرى التجارى انخفاضاً كبيراً بسبب ما فقد في حمولة السفن أثناء الحرب . ومما لا ريب فيه أن نشأة بحرية تجارية أمريكية بلغت مبلغاً ضخماً في أثناء الحرب العالمية الثانية يجعل من المشكوك فيه أن تسترد بريطانيا ما خسرتة في هذا المجال . ومما يزيد العجز أن نفقات الحكومة البريطانية في الخارج بلغت ٣.٠ مليون من الجنيهات في سنة ١٩٤٦ أمام ١.٦ مليوناً فيما قبل الحرب (منها ٢٢٥ مليوناً على النفقات الحربية و ٣٨ مليوناً نفقات الاحتلال في ألمانيا للادارة المدنية) وبالرغم من كل الوسائل التي اتخذت لضغط المصروفات فان هذه النفقات تبلغ نحو ١٧٥ مليون من الجنيهات في سنة ١٩٤٧ . ولكي تنتهى من هذا العجز البالغ . ٤٥ مليون ، يجب أن نذكر أنه مجرد عملية حسابية بين حسابات دائنة ومدينة . والحقيقة أن مثل هذه الحسابات ليست دقيقة ، إذ أن الحساب الدائن مقدر كما هو الحال بعملة هابطة ولا يمكن تحويلها ، في حين أن الديون تمثل حسابات تدفع بالذهب أو بالدولار . فإذا نظرنا إلى هذا الاعتبار فان العجز في سنة ١٩٤٦

٣٦٩٢ مليون من الجنيهات . ولقد اضطرت في مبدأ الحرب إلى تصفية جزء كبير من هذه الأموال المستثمرة - ما يقرب من ١١٢٠ مليون من الجنيهات - في ظروف كانت في بعض الأحوال تعتبر من الكوارث . وما يهم بنوع خاص ، فضلاً عن ضياع رأس المال الذى يستثمر لآجال قصيرة على الأقل ، فقد جزء هام من الايرادات التى تأتي كل فترة من استثمار رأس المال في الماضى وكانت تؤدي إلى موازنة الميزان الحسابى . وكانت هذه الأموال تأتي في شكل فوائد وأرباح على رأس المال . ولقد تبين حتى قبل الحرب أن في هذا الميزان عجزاً (عجز ٧٠ مليوناً في سنة ١٩٣٨ وعجز ٤٣ مليوناً في المتوسط للسنوات الثلاث من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٨) ومعنى ذلك أن بريطانيا العظمى كانت قد ابتدأت تمس رأس مالها ، وإن كان ذلك ينسب بسيطة . ولكن في سنة ١٩٤٦ قدر العجز بنحو ٤٥٠ مليون من الجنيهات أى أكثر من عشر مرات لمتوسط السنوات السابقة للحرب . ومع ذلك فهذا الرقم لا يترجم إلا قليلاً عن سوء الحال العميقة التى حاقت بميزان المعاملات الجارية . فأولا ليست الايرادات الواردة من رءوس الأموال

يزيد كثيراً على ٤٥٠ مليون من الجنيهات . وإذا فرض أن مجموع هذا العجز سيقبل حتى يبلغ ٣٥٠ مليون في سنة ١٩٤٧ ، كما يقدر الكتاب الأبيض الحكومي ، فإن العجز بالعملية الصاعدة يكون أزيد بكثير من هذا الرقم . ويظهر من إحصاء نشر أخيراً أن بريطانيا تشتري في الواقع ٤٨ في المائة من وارداتها بالقيمة في بلاد ذات عملة قوية ، ولكنها لا تبيع لهذه البلاد إلا ١٨١ في المائة من صادراتها . (وفي منطقة الدولار وحدها تبلغ هذه النسب ٤٣ و ١٤ لكل من الصادرات والواردات) .

لقد ظلت بريطانيا العظمى منذ نحو قرن ذات ميزان تجارى فيه عجز ، ولكن هذا العجز كان يغطي بالصادرات غير المنظورة وبإيرادات أموالها المستثمرة في الخارج . وقد ارتفع مجموع هذه الواردات من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٨ في المتوسط السنوى إلى ٣٥٢ مليون من الجنيهات ، وكانت تغطي تسعة أعشار العجز في الميزان التجارى . وفي سنة ١٩٤٦ بلغت هذه الإيرادات ١٢٠ مليون من الجنيهات ، وهو مبلغ تستهلكه وتربى عليه النفقات الحكومية في الخارج . وفي سنة ١٩٤٧ قدر لهذا الباب زيادة

٧٥ مليوناً ، ولكن هذا الحساب يقدر إصدار مواد تجارية بمبلغ ١٢٠٠ مليون من الجنيهات ، وهو رقم يمثل ١٤٠ في المائة من حجم الصادرات في سنة ١٩٣٨ . وهذا الحساب قائم على ارتفاع الأثمان الذى حصل منذ ذلك العهد . ولكن مما يلاحظ أن في ثلاثة الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٦ لم يكن حجم الصادرات إلا ١١٢ في المائة في سنة ١٩٣٨ ، ولكى تبلغ بريطانيا ١٤٠ في المائة يجب في سنة ١٩٤٧ أن تحقق زيادة قدرها ٢٦ في المائة بالنسبة لسنة ١٩٤٦ . ولما كان لا الفحم ولا الحديد يستطيعان أن يقدموا زيادة يعتمد بها للتجارة الخارجية للبلاد ، فإن الجهد الأكبر سيقع على عاتق الصناعات الميكانيكية والكيميائية والكهربائية والراديو - كهربائية . ومثل هذه الزيادة في الصادرات صارت أمراً مشكوكاً فيه أكثر مما كان بعد وقف الانتاج الصناعى في فبراير . ولا بد من أن يكون لهذا الحادث تأثير سيزداد الشعور به في الشهور المقبلة . فاذن لتحقيق ما رسمه الكتاب الأبيض لسنة ١٩٤٧ يجب أن تحدث معجزة . ومع ذلك فإن رقم ١٤٠ في المائة في الحجم ليس إلا تكأة متوسطة ، فالتقدير العام أنه لى توازن

والواقع أن عامل الزمن يقوم بدور حاسم في الأزمة البريطانية . وما لا شك فيه أن بريطانيا تعيش الآن بالدين . فالعجز في ميزانها التجارى قد غطته بقروض استدانها في سنة ١٩٤٦ من كندا (١٢٥ مليون دولار) ومن الولايات المتحدة (٣٧٥ مليون دولار) ولو استمرت المطالب على أموالها سائرة على المنوال الحالى ، فان هذه القروض تنفق في مدى سنة أو ثمانية عشر شهراً من الآن . وإذا لم يتم تعادل الميزان الحسابى في هذه الفترة — ومن غير الراجح أن يتم هذا التعادل مطلقاً — فيجب إما أن تقترض قروضاً أخرى ، وإما أن تخفض الواردات بنسب كبيرة . وليس الاحتمال الأول أو الثانى مما يبعث على الرضا . ومما يزيد الحالة اشتداداً أن بريطانيا لكي تدفع ثمناً للحصول على القرض الأمريكى قد تعهدت بأن تسمح بحرية التعامل بالعملة الأجنبية فيما يأتى :
 أولاً : المبالغ التى تعود الى الولايات المتحدة في معاملاتها الجارية مع بريطانيا وينفذ هذا الشرط في الحال .
 ثانياً : المبالغ من هذا النوع التى تفصل ببلاد أخرى ، على أن ينفذ

حسابات إنجلترا يجب أن يبتغ حجم الصادرات ١٧٥ في المائة من حجمها في سنة ١٩٣٨ ؛ وبعد أن أصبحت صناعتا الفحم والحديد لا يعتمد عليهما في هذا المجال ، يجب على الصناعات الأخرى أن تضاعف صادراتها بالنسبة لما قبل الحرب . على أن إنجلترا ليست البلد الوحيد الذى يعمل للدفع بصادراته . وقد صار من المؤكد أن مجموع حجم التجارة العالمية أقل بالنسبة لسنة ١٩٣٨ ، ولذلك يجب ألا يبنى أمل على تعادل الميزان إلا إذا زاد حجم التجارة العالمية نفسها . وقد يقال إن ذلك مستطاع من الوجهة النظرية ، لا سيما إذا نجحت الولايات المتحدة في جهوداتها بجعل التجارة العالمية ذات بناء متشعب . ولكن نجاح برنامج الولايات المتحدة الاقتصادى يقوم على أن تقلب الولايات المتحدة سياستها التجارية والجمركية ، وأن ينشأ في ميزانها التجارى زيادة دائمة في الواردات . ومع ذلك فان حزبها الجمهورى الذى يؤيد الحماية الجمركية تأييداً شديداً ، وحزبها الديمقراطى الذى هو أكثر تساهلاً ، كلاهما لا يفكر في تغيير أساسى مثل هذا . ولو فعل لمضت سنوات قبل أن يظهر تأثير البرنامج الأمريكى .

هذا الشرط من ١٥ يوليه سنة ١٩٤٧ . وفي الوقت الحاضر يكون معنى هذا، التعهد بتقديم دولارات ، وبنشأ عن ذلك غرامة إضافية قد تحمل الميزان الخارجي على تقدير التيمس من ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون من الجنيهات . يضاف إليه أن بريطانيا قد تعهدت في المادة ٩ من الاتفاق الأمريكي الانجليزي بأن تمتنع عن تحويل مشترياتها في الخارج نحو البلاد التي لا تمانع في تسوية حساباتها بالجنيه . فهذه المادة تقضى عليها بأن تحافظ على الحالة القائمة في التوزيع النسبي لأنواع الواردات ، وإن اضطرت إلى خفض الكمية العمومية لهذه الواردات . وهكذا لكي تدفع بريطانيا ثمناً لقرض هو في الواقع غير كاف في مبلغه ، اضطرت لقبول تعهدات مضرة بها ، حتى تعتبر في عالم الاقتصاد أنها وضعت في أغلال من حديد . فهي إذن في موقف لا يقل اليوم حرجاً عما كان في ابتداء سنة ١٩٤١ قبل قانون الاعارة والتأجيرة .

فالمشكلة التي يجب على بريطانيا حلها ، هي في الجملة تحويل اقتصادها في مدة لا تزيد على خمسة عشر شهراً تقريباً ، إلى الخدمات الجديدة عليها التي يقوم بها البلد المدين . وفي اتجاه

معاكس نرى الولايات المتحدة في مدى ثمان وعشرين سنة بين ١٩١٩ ، ، ١٩٤٧ ، لم تنجح في أن تقوم بدور البلد الدائن ، مع أنه من المؤكد أن الانسان يكون أقل ألماً حين يكون عبداً للرخاء منه حين يكون للفقر . ولذلك كان من غير الراجح أن تستطيع بريطانيا توطين نفسها على هذا الدور ، وأن تجرى على خلاف الساعة .

إذا نظرنا إلى الأسباب النفسية ، فاننا نرى أن العبء الواقع على بريطانيا العظمى هو أثقل من مجرد فحص العوامل الاقتصادية وحدها . فبالرغم من الضربة الاقتصادية التي حدثت في فبراير فان الشعب البريطاني ظل في مجموعه لا يشعر بالخطر المحدق به . فالتفكير في المستقبل وهمومه هو دائماً وفي كل مكان ، يشغل النخبة المتعلمة . وإذا كانت هذه النخبة كبيرة نسبياً كما هو الحال في إنجلترا — إذ يبع من كتاب البيان الاقتصادي نحو . . . ، ٣ نسخة — فان السواد الأعظم من السكان لا يستمد معلوماته عن الموقف الاقتصادي بقراءة الوثائق الرسمية ؛ فهو لا يستعمل الاحصاءات مقياساً اقتصادياً ، وإنما ينظر إلى حركة

ارتقاع كلف المعيشة مما يسوغ زيادة الرواتب ، فان القلة الظاهرة في الأيدي العاملة بالنسبة للعدد والانتاج ، وهو ما أشار إليه الكتاب الأبيض ، يجعل النقص لساعات العمل غير مناسب . فالمطالبة بزيادة أوقات الفراغ في إنجلترا اليوم يماثل الأحوال التي كانت سائدة في فرنسا في سنة ١٩٣٦ ، وإذا كان الآن لا يوجد تهديد بالغزو فإنه يوجد تهديد لا يقل خطورة . هو الجوع والانهيار الاقتصادي . فعندما يكون في حالة اقتصادية عسر عام في الموارد ، بالنسبة للحاجات الضرورية ، فليس من المستطاع أى علاج دون زيادة عامة في الانتاج . والحقيقة أن مستوى المعيشة في إنجلترا يجب أن يهبط ويجب أن تطول ساعات العمل ، وذلك لمدة تزيد على عشر سنوات تقريباً ، قبل أن تستطيع البلاد العودة إلى حياة أوسع وأمتع .

وإلى أن يسد الفرق بين الموارد والمطالب يجب أن يوضع سلم تفضيلي وينفذ بشدة . ومن يقول بالتفضيل يقول بالتضحية . فيجب إذن الاتفاق على توزيع التضحيات . وفي هذا الميدان يجب أن تتخذ الحكومة دور الحاكم المستبد . ومع ذلك لم تظهر

الأعمال . وهذه الحركة لم تكن بأزهي منها منذ سنة ١٩٢١ ، ومنها نرى مظهراً خادعاً من الرخاء . فقد اختفت العطلة كل الاختفاء أثناء الحرب ، وهبط عدد المتعطلين إلى ٦٣ ألفاً في يونيو سنة ١٩٤٤ على حين كان في سنة ١٩٣٧ مليوناً وخمسمائة وخمسين ألفاً مع أن تلك السنة كانت سنة رخاء . وبالرغم من الهزات التي نشأت عن تسريح الجنود فان هذا الرقم ظل أقل من أربعائة ألف في فبراير من هذه السنة ، وجاءت الأزمة في الفحم فاذا بهذا الرقم يقفز إلى ٢,٣٣٤,٠٠٠ في مدى أسبوعين . ومنذ تلك الفترة عادت الأعمال ، وانخفضت العطلة انخفاضاً مستمراً وسريعاً . ويمكن أن يقال في مدى طويل إن الطلب في سوق العمل يزيد على العرض . ومن هذا الأمر ظلت الثقة في العمل الكامل لدى العمال باقية لم تمس لحدا ، وظل العاملون في المناجم يتمتعون بحقوقهم الأسبوعي في العمل ، الذي انقص إلى أربعين ساعة وهذا من أول مايو . وقد طلب عمال السكك الحديدية من جهتهم فضلاً عن زيادة الرواتب ، أسبوع الأربعين ساعة للميكانيكيين والسائقين ، و٣٥ ساعة لموظفي الإدارة . وإذا كان

من العملة كبيرة في سخائها ، مع أنه في هذا الوقت لا مسوغ لغير سياحات الأعمال . والخلاصة أن الحكومة تتجنب كل التضحيات التي هي مؤلمة حقاً ، في حين أنه من الواضح للذين يفكرون أن لا بد لها من الاقدام على ذلك ، إما قريباً أو بعيداً .

والحقيقة أن الهبوط في مستوى المعيشة في إنجلترا أمر لا يمكن تجنبه . والأزمة التي كانت في فبراير هي بدء لحنة كبيرة . فانه عند ما تضطر أمة بأكملها إلى أن تنقص من معيشتها ، فلا يمكن تجنب هزات اقتصادية واجتماعية وسياسية . والطريقة الوحيدة لتقليل هذه الهزات إلى الحد الأدنى هي اتخاذ إجراءات داخلية أساسية من الآن .

أما أمام الخارج فيجب على إنجلترا أن تراجع مركزها ، وأن تتعود موقف المدين . وتبتدى بأن تترك مركز التبعية الاقتصادية نحو الولايات المتحدة (وهذا هو الشرط الأساسي كي تستأنف سياسة مستقلة خارجية وهو ما يحتاج إليه العالم جداً) . ولقد ظلت الولايات المتحدة مدة طويلة تسلك مسلك الدائن العنيد ، الذي يحرم مدينه كل الوسائل التي يستطيع بها الدفع ، ثم يشكو من أنه لا يدفع ؛ فقد حان الوقت لأن تسمع

الحكومة البريطانية حتى الوقت الحاضر على الأقل إلا حياء شديداً ؛ فهي لا تريد أن تحدث ألماً مهماً كان خفيفاً لناخبيها ولا لمعارضيه . فهي قد رفضت حتى الآن وضع قيود على استيراد أسرطة السينما الأمريكية . وإذا كانت قد زادت من رسوم الدخان في ميزانية سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ فانها لم ترد أن تتخذ الاجراءات الوحيدة التي تكون فعالة في خفض ما ينفق من دولارات تشتري بها الدخان الأمريكي إلى أقل حد ، وهي تقييد وارداته وتوزيعه بالبطاقة . فمن يوليه إلى ديسمبر سنة ١٩٤٦ لم تشتتر بريطانيا آلات صناعية من القرض الأمريكي إلا بما يعادل واحداً من عشرين ، في حين أن الدخان استهلك ٣٢ في المائة . وهذا الرقم مبالغ فيه حتى مع تذكرنا أن المحصول الأمريكي يباع عادة في النصف الثاني من السنة . وترفض الحكومة أيضاً تجنيد الأيدي العاملة كما كان متبعاً أثناء الحرب . وهي تصر على الفرق بين الجماعات الديمقراطية والجماعات التي تتولى فيها الدولة جميع الأمور . ومع ذلك فان الحالة الآن ليست أقل خطورة منها أثناء الحرب . ولا تزال الحكومة تسمح لأولئك الذين لهم مقدرة على السياحة بمبالغ

فيجد الوسائل للوفاء بديونه .
 وفي الشهور القادمة سيكون على
 دائي إنجلترا ، وعلى رأسهم الولايات
 المتحدة ، أن يختاروا بين سياستين : إما
 أن يضيقوا الخناق على مدينتهم فتقف
 الدفعات الخارجية ، وإما أن يمنحو
 مهلة لكي يستطيع أن يسترد رخاءه .
 وفي العالم الذي نعيش فيه ليس من
 المؤكد - ويا للأسف - أن تغلب
 الحكمة على الشره .

أمريكا صوت الحكمة ، وتذكر الدرس
 الذي ألقاه الدكتور شاخنت حين قال
 إن المدين الذي يقترض سبالغ
 كبيرة جداً يقبض على زمام دأئنه .
 وذلك رأى واقعى وليس مجرد
 حكمة . فاذا كان مما لا يتفق مع
 الأخلاق أن المدين يستعمل هذا
 الدرس للنصب على دائئيه، كما فعلت
 ألمانيا ، فانه من المشروع أن يستفيد
 المدين منه ليعود إلى رخاء أكبر

ولقد كان من جملة ما قاله الدكتور شاخنت
 في ذلك المقام : ان المدين الذي يقترض
 سبالغ كبيرة جداً يقبض على زمام دأئنه .
 وذلك رأى واقعى وليس مجرد حكمة .
 فاذا كان مما لا يتفق مع الأخلاق أن المدين
 يستعمل هذا الدرس للنصب على دائئيه، كما
 فعلت ألمانيا ، فانه من المشروع أن يستفيد
 المدين منه ليعود إلى رخاء أكبر .